العلاقات العراقية - الإيرانية

١٩٢٩-١٩٣٧

م٠م٠ ابتسام حمود محمد
قسم التاريخ
جامعة تكريت/كلية التربية

المقدمة :

تمتد الحدود العراقية –الايرانيه على طول جهته الشرقية في مسافة تزيد على (١٠٠٠) كم وتبدأ من رايات على الحدود ألعراقيه التركية الايرانيه وتنتهي إلى منتصف شط العرب في الفاو ويربط العراق بإيران صلات تاريخيه وثقافيه ودينيه مضافا إلى صلة الجوار التي أوجدتها الطبيعة .

إن المتتبع للعلاقات العراقية الايرانيه عبر تاريخها الطويل يجد دون عناء عدم استقرار تلك العلاقة وتجاذبها بين المد والجزر، بالرغم من محاولات العراق التماس السبل المؤدية إلى ثبات العلاقة بين الطرفين وسعيه الحثيث إلى توثيقها عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والزيارات الرسمية .

وترتقي العلاقات بين الدولتين العراقية والايرانيه إلى عهود قديمه جدا غير إن موقف إيران تجاه الحكومة ألعراقيه برئاسة الملك فيصل الأول ولحد هذا الوقت كان غامضا ومشبعا بالجفاء فقد استمرت إيران بإثارة المشاكل الحدوديه وحالت الحصول على المكاسب من الحكومة العراقية وتعددت الأسباب لاستمرار المشاكل وقد تكررت حوادث الحدود من سلب ونهب وإيواء اللاجئين وأصبحت علاقات الجوار بين الدولتين سيئة جدا وتم تبادل المذكرات الرسمية لضرورة وضع حد لتلك الاعتداءات التي يقوم بها بعض اللاجئين الايرانيين.

لقد سعيت خلال هذا البحث إلى إبراز المواقف الايرانيه إزاء العراق منذ اعتراف إيران بالمملكة العراقية الحديثة في عام ١٩٢٩ أي بعد ثمان سنوات من قيامها ،وكيف كانت السلطات الايرانيه تسلك السياسة الانتهازية وتستغل للظروف ألداخليه للعراق، وتبدأ

تثير لمشاكل الحدود لها ،واستخدمتها كورقة ضغط على الحكومة العراقية، إذ عمدت إلى إبقاء تلك المشاكل غير محسومة بشكل نهائي، مما يتيح لها فرصة المناورة في المحافل الدولية لتستفيد من إعادة تفسير المعاهدات والاتفاقيات المعقودة سابقا كمعاهدة ارضروم الأولى ١٨٢٣ومعاهدة ارضروم الثانية سنة ١٨٤٧ حسب مصالحها وعدم احترامها لعلاقات حسن الجوار، وأصبحت مشكلة الحدود مشكلة دائمة بين دول الجوار الجغرافي ،ليس بين العراق وإيران فحسب مادامت توجد دولة قويه ودولة ضعيفة.

كما تم التطرق إلى أهم المعاهدات لترسيم الحدود وهي معاهدة عام ١٩٣٧واهم بنود هذه المعاهدة واهم المكاسب التي حققتها إيران منها وماهو موقف الشعب العراقي من تلك المعاهدة وما آلت إليه تلك المعاهدة من توقيع ميثاق آخر ألا وهو ميثاق سعد آباد في ٨تموز ١٩٣٧ الذي أثار ردود فعل عربية ودولية إذ كان هذا الميثاق محاولة لعزل العراق عن ألأقطار العربية.

اعتراف إيران بالمملكة العراقية الحديثة ١٩٢٩:

سافر وفد عراقي برئاسة رئيس الديوان الملكي(رستم حيدر)إلى طهران في ٢٠ نيسان ١٩٢٩ للمشاركة في احتفالات ذكرى تتويج الشاه رضا بهلوي، فتم الاعتراف بالمملكة العراقية رسميا في ٢٥ نيسان ١٩٢٩(١).

وقد جرت مباحثات بين المملكة العراقية والدولة الفارسية لعقد معاهدة ثنائية في ١١اب ١٩٢٩،بحثت فيها الأمور الاقتصادية والتجارية كما تم الاتفاق على التنظيم المتبادل للقناصل والتمثيل الدبلوماسي وفق الأصول المرعية في هذا الشأن ،ولكن الدولة الفارسية حتى بعد اعترافها بالعراق لم تعترف بشرعية الحدود معه وأعلنت إنها لا ترى نفسها ملزمة بالترتيبات التي عينت بمقتضاها الحدود وقد طالب الشاه رضا بهلوي إن تبحث قضية الحدود من جديد وأعلن نقضه للاتفاقيات التي عقدت بين الدولة ألفارسية والدولة ألعثمانية قبل قيام الحرب العالمية الأولى (٢).

وكان الشاه رضا بهلوي يهدف إلى تعديل الحدود في شط العرب ودفع العراق للتنازل عن جزء منه ولكن الملك فيصل الأول رفض تلك المحاولات رفضا قاطعا (٣).

كان من المقرر في زيارة الملك فيصل الأول إلى إيران في ٢٢نيسان ١٩٣٢التوقيع على عدة اتفاقيات بين البلدين كاتفاقية تبادل المجرمين وأخرى اقتصاديه واتفاقية تتعلق بسكان الحدود إلا إن أي من هذه الاتفاقيات لم يتم التوقيع عليها(٤) لذا أصبح خط التالوك(٥)حدا فاصلا بين الدولتين، وفي ٢٨ نيسان ١٩٣٢عقد اجتماع بين الجانبين بحث فيه قضية شط العرب واصدر بيان مشترك حدد فيه الأسس التي توصل إليها الطرفان (٦).

استمرت ألدولة الفارسية تطالب بخط التالوك وقد أعربت عن هذه الرغبة عندما تقدم العراق للانضمام إلى عصبة الأمم فعمدت الدولة الفارسية إلى تعليق عضويتها في العصبة ،حتى يتم تعديل خط الحدود في منطقة شط العرب ، والمطالبة بعدم قبول العراق إلى أن يعدل عن موقفه ويستجيب لمطالبها وقد عارض العراق مطالبها كما عارض مسالة تعديل الحدود لذا تم عقد اتفاقية خاصة بشط العرب ،ذلك بعد مشاورات عدة جرت في بغداد بين الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني، الذي ساهم في عقد الاتفاقية بين الطرفين واتفق الجانبان على مسودة ،أهم ما جاء فيها ،وضع شط العرب تحت رقابة مشتركه، لكن إيران رفضت الاتفاقية لأنها أرادت مسؤولية حفظ الأمن والنظام في قسم من شط العرب متصل بالشاطئ الفارسي العراقي ،كان ذلك قد أدى تفاقم الخلاف بين الطرفين مما أدى إلى كثرة حوادث التهريب ،لذا قدمت الدولة الفارسية ثلاث اقتراحات لحل الأزمة، يقتضي المقترح الأول حل الأزمة باقتسام شط العرب مناصفة، والاقتراح الثاني يرفع القضية إلى لجنة التحكم في محكمة العدل الدولية أما إذا تعذر قبول الاقتراحين يؤجل بحث المشكلة إلى حين زيارة الشاه إلى بغداد ، وقد رحب الملك فيصل الأول بتلك الفكرة ،إلا إن الزيارة لم تتم بسبب وفاة الملك فيصل الأول، وقد أبدت الحكومة العراقية في عهد الملك غازي استعدادها في حل ألمشاكل ألحدودية عن طريق ألمفاوضات مع الدولة الفارسية ،التي لم ير ق لها الموقف ألعراقي في تلك المدة(٧).

وفي تشرين الأول ١٩٣٤رفعت ألدعامات الحدودية المثبتة بموجب التحديد النهائي لخط الحدود المثبت في سنة ١٩١٤ مما جعل الحكومة العراقية تستشير الحكومة البريطانية في تموز ١٩٣٤بقيام الدولة الفارسية بتلك المخالفات ،ورفع طلب بعرض الموضوع على مجلس عصبة الأمم حول مشاكل الحدود، إلا انه لم يغلق كل الأبواب أمام إيران إذ صرح الملك غازي في خطاب العرش الذي ألقاه بتاريخ ٢٩كانون الأول سنة ١٩٣٤ قال فيه:((بان الباب سيظل مفتوحا أمام إيران إذا رغبت بحل المشاكل مع العراق عن طريق المفاوضات))(٨).

ويبدو إن مجلس العصبة كان عاجزا عن التوصل إلى حل للمشكلة وذلك بسبب رفض إيران المتكرر وعدم التزام إيران بالحقوق الدولية التي تفرض عليها (٩)كما نلاحظ إن الموقف البريطاني من المشاكل بين العراق وإيران اتسم بعدم الاستقرار أو بتعبير مصلحي وانتهازي تبعا لظروفها ومصالحها في البلدين إلى جانب الموقف الدولي وما يتطلبه توازن القوى في المنطقة، وهكذا بقيت العلاقات العراقية– الفارسية تفتقد إلى الود الصادق وظلت الدولة الفارسية تتحين الفرصة لإثارة مشاكل الحدود(١٠).

مشاكل الحدود:

ترجع مشاكل الحدود بين العراق وإيران إلى القرن السادس عشر الميلادي وهي تمثل إحدى أوجه الصراع الحضاري بين الفرس والعرب كما تمثل العداء الفارسي المستمر للأمة العربية عبر التاريخ (١١).

ومنذ أن أصبح العراق مملكة مستقلة ورث عن الدولة العثمانية جميع مشاكل الحدود وبعد احتلال بريطانيا للعراق أصبحت المسؤوله عن إدارة وتنظيم علاقاته ألدولية وعليه فان العلاقات ألعراقية– الفارسية أصبحت من اختصاص الإدارة ألبريطانيه لذا استغلت بريطانيا مشاكل الحدود العراقية الفارسية وأخذت تساوم العراقيين عليها كما إنها كانت تتعامل مع الدولة الفارسية في مطالبها تماشيا مع ما كان لها من مصالح معها

،وقد شجع ذلك الدولة الفارسية على أن تطالب بالمزيد من تعديل الحدود مع العراق (١٢).

ما انفكت إيران عن إثارة المشاكل الحدودية بهدف الحصول على مكاسب إقليمية على حساب العراق، وقد شجعت السلطات الفارسية أعمال السلب والنهب وإيواء اللاجئين وغالبا ما كانت تلك الحوادث تؤدي إلى تبادل المذكرات الاحتجاجية بين البلدين (١٣).

كانت الأمور في تحتدم بين البلدين اثر النزاعات العشائرية الحدودية الوسطى لذا وجهت الدولة الفارسية تهديدا تطالب فيه الحكومة العراقية بسحب جنودها العراقيين من المناطق الحدودية كما عملت على إسكان بعض القبائل الفارسية داخل الأراضي العراقية ونتيجة لتلك التجاوزات وانتهاكاتها للأراضي العراقية فقد أصدرت الحكومة العراقية أمرا يقضي بالقبض على كل مسلح يدخل الحدود العراقية بدون تصريح رسمي (١٤).

كما استغلت السلطات الفارسية في عام ١٩٣٤مشكلة الرعي إذ كانت العشائر العراقية ترعى في المراعي الإيرانية مقابل دفع رسوم إلى السلطات الفارسية على كل رأس من حيواناتها ومن اجل إلحاق الضرر بالثروة الحيوانية العراقية عمدت السلطات الإيرانية إلى تأخير الدخول إلى مراعيها الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستفادة من موسم الرعي (١٥).

إن الانتهاكات الإيرانية لم تقتصر على الحدود البرية فحسب بل شملت أيضا الاعتداءات على الأنهار المشتركة وتعد مشاكل الأنهار أهم عوامل إثارة النزاع بين البلدين لذا ظهرت عدة نظريات بالنسبة لفقهاء القانون الدولي فيما يتعلق بأحكام الأنهار المشتركة ،منها نظرية السيادة الإقليمية المطلقة ،ونظرية الملكية لمشتركة للمياه ونظرية السيادة الإقليمية المحددة ،ونظرية حق الجوار،علما إن جميع هذه النظريات يمكن للعراق إن يستفيد منها في نزاعه مع الدولة الفارسية عدا النظرية الأولى، التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحظيت بتأييد الدول، التي تقع المجاري والأنهار العليا ومنابعها ضمن أراضيها وحتى أصحاب هذه النظرية، بعد النقد الذي تعرضوا إليه دعوا إلى ضرورة التساهل الدولي الذي يدعو إلى الليونة والتمسك بحقوقها(١٦) وقد دأبت الحكومات

الإيرانية المتعاقبة على إتباع سياستها الاستثمارية فتتصرف بمياهها حسب هواها ومصالحها وعلى الرغم من اعتماد عدد كبير من البساتين والأراضي الزراعية عليها وعلى الرغم من مخالفة تصرفاتها هذه لمبادئ القانون الدولي ،ولإحكام الاتفاقات التي نصت على حصص العراق من الأنهار التي تنبع من الأراضي الفارسية ،وذلك باعتراف الدولة الفارسية ،إذ يعد ذلك مخالفة صريحة لعلاقات حسن الجوار والصداقة ،اتصل العراق بالمسؤولين الأتراك لإيجاد حل لقضية النزاع الحدودي بينه وبين الدولة الفارسية فالتقى ناجي شوكت وزير العراق المفوض في انقره بوكيل وزارة الخارجية التركي شكري سراج اوغلو وأوضح له إن العراق لم يكن عاملا في إثارة الخلافات وإنما أثارتها الدولة الفارسية لأسباب يجهلها العراق وهي ماتزال تخلق المشكلات الواحدة تلو الأخرى لتوتر علاقات البلدين بتجاوزاتها المستمرة على الحدود وقطعها المياه عن منطقتي مندلي وزرباطيه العراقيتين وإصرارها على عدم الاعتراف ببروتوكول عام ١٩١٤وطلب من المسؤول التركي لفت أنظار الشاه ووزير خارجية ألدولة الفارسية إلى ذلك(١٧) لكن مساعي تركيا لم تنجح ولم تسفر الزيارة عن توقيع أية اتفاقيات محددة بين العراق والدولة الفارسية(١٨)، فهناك عدة انهار مشتركة بين البلدين ومعظمها يجري من الأراضي الإيرانية تجاه العراق ويسير نحو مدن بدره وزرباطية ويروي البساتين والأراضي الزراعية في مندلي وغالبا ما كانت تتحول فيها بساتين النخيل والبرتقال إلى أراض جافة بسبب تغير مجرى الأنهار من قبل السلطات الإيرانية عن هذه المناطق الزراعية(١٩)، ومن اخطر الاعتداءات النهرية الاعتداء على منطقة شط العرب لاسيما بعد إن رفض الملك فيصل الأول التنازل عن جزء منه فأخذت السفن الحربية والتجارية تتجاهل الإدلاء العراقيين مما كاد يؤدي إلى تصادم السفن المارة الواحدة بالأخرى كما أجبرت السلطات الإيرانية السفن العراقية المارة به على رفع العلم الإيراني بدل العراقي(٢٠). بدعوى إنها تنزل حمولتها في ميناء إيراني وأخذت السلطات الإيرانية تلقي القبض على الرعايا العراقيين وتطلق النار على من يخالف تعليماتها وتصادر بضائع السفن التي تقترب من شواطئها(٢١).

عادت الحكومة العراقية فطلبت من تركيا في آب ١٩٣٤التوسط ثانية لإنهاء الخلاف بين العراق الدولة الفارسية فقد اجتمع وزير العراق المفوض في أنقرة ناجي

شوكت بوزير الخارجية التركي توفيق رشدي اراس وابلغه الطلب العراقي وكان رد الوزير التركي بان حكومته ستسعى لإنهاء الخلاف بما يرضي الطرفين وإنها لاتود بقاء أية خلافات بين الجارات الشرقية وتمخض عن هذا اللقاء انطباع بان تركيا لا يحتمل أن تلتزم الجانب الإيراني بشكل يضر بمصلحة العراق (٢٢) .

في كانون الأول ١٩٣٤ أرسلت الحكومة العراقية وفد إلى الدولة الفارسية برئاسة وزير الخارجية نوري السعيد لبحث المشكلة وقد اتفق خلال هذه الزيارة مع المسؤولين الفارسيين على عرضها أمام مجلس عصبة الأمم للبت فيها (٢٣)،وخلال توجهه إلى جنيف توقف نوري السعيد بضعة أيام في انقره ،استقبله خلالها الرئيس التركي مصطفى كمال وأكد له بان الحكومة التركية ستؤيد العراق بصورة تامة في نزاعه ضد الدولة الفارسية عند طرح المشكلة في عصبة الأمم وحصل على تأكيد مماثل من قبل رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو(٢٤).

لكن تركيا لم تف بوعودها التي قطعتها للحكومة العراقية ففي جلسة ١٤كانون الثاني ١٩٣٥ ألقى وزير الخارجية التركي توفيق رشدي آراس ،الذي كان يرأس اجتماعات مجلس العصبة في دورته تلك بخطاب حول الخلاف العراقي الإيراني وكان ذلك الخطاب، لم يكن في صالح العراق حيث أشار فيه إلى خطأ الحكومة العراقية بعرض قضية الحدود مع إيران على عصبة الأمم وعلى عدم التزام العراق بالعهود وبضرورة مراجعة إيران حول هذا الموضوع (٢٥).

في ٢٤ مايس ١٩٣٦عقد لقاء بين مدير الخارجية العراقي العام ووزير إيران المفوض في بغداد أصر فيه المسؤول الإيراني على ربط قضية الملاحة في شط العرب بقضية الحدود مع العراق (٢٦).

وفي خضم هذه الظروف والمفاوضات المستمرة ،وقع انقلاب بكر صدقي في العراق بتاريخ ٢٩تشرين الأول ١٩٣٦ الذي أطاح بوزارة ياسين الهاشمي (٢٧)وقد رحبت الحكومة الإيرانية بوزارة حكمت سليمان الجديدة على أمل إن تحقق هذه الوزارة أماني إيران في تنفيذ مطالبها ومن جهة أخرى كانت تركيا تراقب عن كثب الأوضاع

وتضغط على البلدين إيران والعراق للإسراع بحسم خلافاتهما فوقعت اتفاقية الحدود بين البلدين في ٤تموز١٩٣٧والتي مهدت إلى انضمام العراق وإيران إلى ميثاق سعد آباد(٢٨).

معاهدة ترسيم الحدود العراقية الايرانية١٩٣٧:

على اثر قيام انقلاب بكر صدقي وتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة حكمت سليمان عقدت المعاهدة بين العراق وإيران في ٤تموز ١٩٣٧نتيجة للمساعي المتواصلة التي بذلتها الحكومة العراقية ونجاح الوساطة التركية (٢٩)،بعد زيارة الوفد التركي إلى بغداد في ٢٢حزيران عام ١٩٣٧وذلك لحسم الخلافات العراقية– الإيرانية (٣٠)لاسيما بعد القلق الذي انتاب تركيا نتيجة احتلال ايطاليا للحبشة عام ١٩٣٦ ووقوف عصبة الأمم عاجزة عن ردع العدوان كان الوفد التركي مؤلف من وزير الخارجية التركي رشدي آراس (٣١) .

جدد الملك غازي تمنياته بتطوير الصلات بين البلدين على الرغم من عدم ارتياحه من تلك المعاهدة التي قبلها حتى يستكمل العراق استعداداته العسكرية لان العراق كان يلح على بريطانيا في شباط عام ١٩٣٧ من اجل تزويده بالأسلحة لأنه يخشى نوايا إيران العدوانية(٣٢).

لذا أرسلت الحكومة العراقية إلى طهران وفد رسمي برئاسة وزير الخارجية ناجي الأصيل لاستكمال المفاوضات وتوقيع اتفاقية الحدود بين البلدين (٣٣) كما قرر مجلس الوزراء العراقي في ٢٧حزيران عام ١٩٣٧،إرسال وفد عراقي إلى طهران برئاسة وزير الخارجية ناجي الأصيل خولته فيه صلاحية التوقيع على المعاهدة مع إيران وفي طهران تم التوقيع على المعاهدة في ٤تموزعام ١٩٣٧ بحضور الوفد التركي وقد حصلت إيران بموجب هذه المعاهدة على مكاسب جديدة(٣٤) في شط العرب على حساب الحقوق الوطنية للعراق وبعد تولي جميل المدفعي رئاسة الوزارة الجديدة على اثر مقتل بكر صدقي وسقوط وزارة حكمت سليمان ،صادق البرلمان العراقي على هذه المعاهدة (٣٥).

أحكام معاهدة ١٩٣٧:

تضمنت المعاهدة عدة بنود أهم ما جاء فيها :

١. اعتبار البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود بين البلدين الموقع في الأستانة في ٤ تشرين الثاني عام ١٩١٣وبمحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود المشتركة عام ١٩١٤على إنها وثائق مشروعة وملزمة وان خط الحدود عدا ما هو وارد في المادة الثانية أصبح هو الخط الذي تم تعينه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه.

٢. جعل خط الحدود المائي بين الدولتين في منطقة عبادان (خط الثالوك) حيث إن خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨والدقيقة ٣٨من الطول الشرقي على وجه التقرب يعود فيتصل على خط ممتد عاموديا من خط انخفاض المياه بتالو ك شط العرب وفي هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات ١٩١٤وفي هذه المنطقة من المياه حدث كما لايخفى تعديل خط الحدود لصالح إيران حيث منحت رقعة من مياه شط العرب لتوسيع مرسى عبادان(٣٦) .

٣. يقوم الفريقان المتعاقدان بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لنصب دعائم الحدود والتي سبق لها إن عينتها لجنة الحدود المشتركة ووضع دعائم جديدة إذا ما وجدت ذلك أمور ضرورية.

٤. تطيق الأحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البحرية بين الدولتين النهر المذكور حتى عرض البحر :

أ- يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجتباة من قبل أجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد بصورة عادلة كلفة صيانة أو تحسين طرق الملاحة ومدخل

شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح حركة الملاحة وتقدر العائد المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن أو مقدار انغطاسها أو على كليهما معا .

ب- يكون شط العرب مفتوحا لمدور السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين المتعاقدين.

ت- إن هذه الحالة أي إتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة التالوك أو وسط المياه لا تتعارض مع حق استفادة أي من الطرفين وبأي وجه من الوجوه في الشط كله (٣٧).

٥. لما كان للفريقين المتعاقدين (مصلحة مشتركة)في الملاحة كما هو معترف به في المادة الرابعة فأنهما تبعدان بعقد اتفاقية بشان صيانة وتحسين طريق الملاحة ،وبشان أعمال الحفر ودلالة السفن واستياء الأجور والعوائد والتدابير الصحية والتدبير الأخرى اللازمة لمكافحة التهريب .

أما البرتوكول المؤلف من خمس فقرات فقد اعتبر ملحقا بمعاهدة الحدود وقد نصت الفقرة الأولى على تأليف لجنة خاصة من خبراء يعين كل فريق عددا متساويا لأجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة في المادة الثانية من المعاهدة وضمن الحدود المعينة وتدون نتائج التثبيت بمحضر ،أما الفقرة الثانية نصت على إن يتعهد الفريقان المتعاقدان بعقد الاتفاقية الخاصة بصيانة وتحسين طرق الملاحة خلال سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة وإذا تعذر عقدها يجوز تحديد المدة المذكورة باتفاق الفريقين(٣٨).

لقد حققت المعاهدة ثلاث أمور :

أولا"- تنازل العراق لإيران عن سيادته على رقعة محدودة من مياه شط العرب لتسهيل حركة الناقلات والبواخر لمرسى ميناء عبادان النفطي تماما كما فعلت الدولة العثمانية يوم تنازلت عن رقعة مماثلة لمرسى ميناء المحمرة وهذا مما يؤخذ عليه في المعاهدة إذ تنازل العراق عن جزء من شط العرب أمام منطقة عبادان لمسفة يقرب

طولها أربعة أميال وان هذا التنازل عن الإقليم لم يكن له ما يبرره حيث تم دون مقابل (٣٩).

ثانيا"– اعترفت إيران لأول مرة بخط الحدود القديم الذي جرى تثبيته وفق معاهدة ارض روم الثانية سنة١٨٤٧وبروتوكول الأستانة عام ١٩١٣ومحاضر جلسات لجنة الحدود المشتركة دون المساس بسيادة العراق على شط العرب ،وقد اعترفت بان بتلك الوثائق حينما استطاعت أن تحقق مكاسب إقليمية جديدة (٤٠).

ثالثا"– استبعدت بريطانيا من المشاركة في اللجنة المقترحة لتحسين وصيانة الملاحة في شط العرب لكن احتفظت بنفوذها ومصالحها حينما نصت المعاهدة على ان ليس فيها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعتها للحكومة البريطانية بموجب معاهدة عام١٩٣٠وملاحقها بقدر ما يتعلق الأمر بشط العرب .

لم يصادق مجلس الأمة العراقي على المعاهدة ولم تنشر بقانون إلا بعد مرور حوالي سنة من إبرامها وقد كان هناك اعتراضا على المادة الخامسة الخاصة بعقد اتفاقية بشان صيانة وتحسين الملاحة فقد حاول العراق تعديل المادة وطلب من الحكومة الإيرانية الموافقة على التعديل إلا إنها رفضت ذلك(٤١) .

المعارضة الشعبية على إبرام معاهدة ترسيم الحدود:

ظهرت بوادر المعارضة وعلى رأسها رستم حيدر احد رجال البلاط الذي وجه انتقادا شديدا للمعاهدة لأنها ضربت مصالح العراق، كما انتقد طه الهاشمي الذي ساهم في إشراك إيران في شؤون الملاحة بشط العرب (٤٢) فضلا" عن ان المعاهدة منحت إيران حقوق لم تكن لها سابقا وفي الوقت الذي كان فيه مجلس الأمة يناقش اللوائح القانونية لإبرام المعاهدات جرت احتجاجات في بغداد والبصرة والموصل واستنكر المتظاهرون التنازل عن جزء من الأراضي العراقية الذي قدمته المعاهدة وقد فشلت هذه

المظاهرات في حمل مجلس الأمة على رفض المعاهدة لاسيما وان اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩اعطى شط العرب أهمية سوفيتية خاصة بالنسبة لحلفائها وجعلت بريطانيا تشعر إن الوقت لم يعد صالحا لمنح إيران بعض الحقوق والامتيازات لاسيما وان الحلفاء اتهموها بالتعاطف مع دول المحور وان تظاهرت بالحياد ويشيرون إلى تغاضيها عن نشاط الاستخبارات الألمانية والايطالية في مناطق الخليج العربي وشط العرب وجنوب إيران في حين إن العراق قدم مساعدات لبريطانيا وجعل شط العرب وموانئه تحت تصرف الحلفاء وخدمة قضيتهم (٤٣).

بعد أن انتهت المفاوضات بين الحكومتين وأسفرت عدد من المعاهدات والاتفاقيات بمقدمتها معاهدة الحدود التي عالجت مشكلة شط العرب مع الاحتفاظ بسيادة العراق عليه وقد استنزفت هذه المفاوضات جهود المسؤولين العراقيين منذ تأسيس الدولة العراقية وتنصيب الأمير فيصل الأول ملكا على العراق حتى ساعة إبرامها وكانت لبعض الظروف تأثير على ذلك منها توسيط تركيا ونفوذ بريطانيا في العراق وإيران والمتغيرات الدولية التي أحدثتها ايطاليا وألمانيا لما أمكن التوصل لمثل هذه النتيجة بين الطرفين ومن.أهم المعاهدات والاتفاقات التي عقدت بينهما ما يلي :-

١. معاهدة ترسيم الحدود ٤ تموز ١٩٣٧.
٢. ميثاق حل الخلافات بالطرق السلمية ٢٤تموز١٩٣٧.
٣. اتفاق خاص بتنظيم أعمال لجنة تحديد الحدود العراقية الإيرانية ٨كانون الاول١٩٣٨.
٤. ميثاق عدم التعدي (ميثاق سعد آباد)بين العراق وإيران وتركيا وأفغانستان ٨تموز١٩٣٨. (٤٤)

ميثاق سعد آباد وأثره في تطور علاقات البلدين

ترجع فكرة عقد ميثاق شرقي (ميثاق سعد آباد) يضم الدول التي الإسلامية (العراق ، إيران ، تركيا ، أفغانستان) إلى عام ١٩٣١ ،فخلال اللقاءات التي كانت تدور بين توفيق السويدي ،وزير العراق المفوض في طهران والسفير التركي فيها عبر الأخير مرارا عن مشاعر بلاده تجاه الدول الاسلاميه المجاورة ولمح إلى ضرورة عقد ميثاق شرقي يضم هذه الدول (٤٥).

لكن فكرة تحقيق الميثاق واجهت صعوبات كثيرة كان من أهمها مشكلات الحدود القائمة بين إيران والعراق من جهة وإيران وأفغانستان من جهة ثانية وقد استمرت المناقشات والاتصالات بين الدول المعنية لتجاوز العقبة الأخيرة وهي الخلاف العراقي الإيراني بصدد الحدود بينهما الذي أصبح موضوعا لهذه المناقشات والاتصالات من اجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة (٤٦).

وبالفعل وقعت هذه المعاهدة في عام ١٩٣٧ وسلبت من العراق حقوقا جديدة في أرضه ومياهه أضيفت لما استلب منه من حقوق أرضه في المعاهدات السابقة ولم يكن يهم تركيا أن يحصل العراق على حقوقه أولا بل كان همها الوحيد تامين مصالحها في عقد الميثاق الشرقي استكمالا للميثاق البلقاني (٤٧)التي هي طرف لتامين حدودها الجنوبية لذلك سعت إلى إنهاء الخلاف بهذا الشكل لكي تسرع في إزالة العقبة الأخيرة أمام مساعيها تلك لذا أصبح السبيل مفتوحا ولأول مرة أمام مشروع آخر ذلك إن الخوف من المطامع الايطالية قد دفع كل من تركيا وإيران في أوائل ١٩٣٥للاشتراك مع العراق للتشاور في جنيف حول تشكيل حلف للشرق الأوسط يضمن الدعم المشترك لهذه الدول (٤٨) وقد تم التوقيع عليه فعلا في ٨تموز ١٩٣٧في قصر سعد آباد قرب طهران وضم الميثاق كل من العراق وإيران وتركيا وأفغانستان وكان لتركيا دور بارز في التقريب بين وجهات نظر البلدين العراق وإيران اعتبر ميثاق سعد آباد مهما من الناحية السياسية باعتباره أول تنظيم إقليمي بين مجموعة من دول الشرق الأوسط كما إن الظروف الدولية في ستة ١٩٣٧كانت تنذر نشوب حرب عالمية لذلك اتخذت الدول الغربية بعض الاحتياطات ومن ضمنها هذا الميثاق (٤٩).

قال ناجي الأصيل وزير ألخارجية العراقي بان التوقيع على الميثاق سيجعل الحكومة العراقية قادرة على تعزيز سياستها العربية والعمل على تحقيق أهدافها وبرامجها (٥٠) وقد عرض الميثاق على البرلمان العراقي للمصادقة عليه في عهد حكومة جميل المدفعي التي أعقبت سقوط حكومة حكمت سليمان فعارضه قلة من أعضائه الذين اعتقدوا بان الميثاق يتعارض مع توجه العراق القومي نحو إقامة حلف عربي على الرغم مما فيه من عزة وقوة للعراق وانه مهما تطورت صلات العراق مع الأقطار المجاورة فانه لا يمكنه الاستغناء عن القوة العربية المتمثلة بقيام حلف عربي وقد رد على المعارضة وزير الخارجية توفيق السويدي الذي أشار بان سياسة العراق الخارجية تستند إلى عنصرين أساسين أولهما،عربي والثاني شرقي انتهى الأول بعقد حلف السعودية واليمن والثاني بعقد سعد آباد الذي كان له صدى كبير في السياسة العالمية ورفع العراق من مكانه بين الأوساط الدولية (٥١).

أثار ميثاق سعد آباد ردود فعل عديدة ذلك لان الدول الموقعة عليه تميل إلى الاستقلال السياسي والأخذ بالوسائل الغربية (٥٢).

إن التوقيع على ميثاق سعد آباد اثأر معارضة شعبية كبيرة في العراق إلا انه في الوقت نفسه عبر عن انفراج العلاقات بين البلدين العراق وإيران ففي اذارعام ١٩٣٨ استقبل الملك غازي محمد رضا شاه ولي عهد إيران عند مروره ببغداد في طريقه إلى مصر وقد أشاد ولي العهد بحسن المعاملة مؤكدا بأنها ستكون سببا لزيادة وثوق العلاقة بين الدولتين كان من المعتقد إن الفائدة المرجوة من وراء هذا الحلف إن وجدت ستكون فائدة أدبية أكثر منها مادية لأنها تمثل الخطوة الأولى في إقامة سلامة إقليمية في القسم الغربي من أسيا وإنها قد ربطت العراق بعالم غير عربي وكان من بين ما تضمنه الحلف الامتناع عن التدخل المشترك والتشاور المشترك والمصادقة على الحدود القائمة والالتزام بعدم الاعتداء وقد أكد هذا الحلف من جدية ميثاق عصبة الأمم (٥٣) .

وعلى هذا يمكن القول بان ميثاق سعد آباد المكمل للميثاق البلقاني الذي حاولت من خلاله تركيا أن تكون صماما للامان ينتشر من الدانوب إلى حدود الهند ،لم يكن

أكثر من تأكيد لضمان عدم الاعتداء بين الدول الإسلامية المتجاورة لكي تبقى الجبهة الجنوبية والقريبة من الخليج العربي منطقة آمنه مستقرة وهو موجه بالأساس ضد ايطاليا وليس ضد الاتحاد السوفيتي ولم يكن لهذا الميثاق دور مهم خلال الحرب العالمية الثانية لان ولادة كانت ضعيفة كما إن الدول الداخلة فيه لم تكن من القوة أو القدرة على مجابهة الدول الكبرى (٥٤).

الاستنتاج:

- إن الخلافات العراقية–الإيرانية هي ليست حديث هذا الوقت وإنما هو صراع دام لسنوات وهو صراع ليس بشان الحدود أو حرية الملاحة في المياه الإقليمية بل صراع تتجسد فيه أطماع إيران التوسعية عبر التاريخ فالمتتبع للعلاقات العراقية–الإيرانية عبر تاريخها الطويل يجد دون عناء عدم استقرار تلك العلاقات وتجاذبها بين المد والجزر وان علاقات الجوار الفاترة والخلافات القائمة تمتد إلى فترات الاحتلال والانتداب والى تنافس القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الثانية ففي العهد العثماني كانت العلاقات متوترة ومشوبة بالعداء والمزاعم المتبادلة وفي العهد الملكي على وجه الخصوص منذ تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ظلت العلاقات بين البلدين متوترة وغير ودية بالرغم من محاولات العراق التماس السبل المؤدية إلى ثبات العلاقة بين الطرفين وسعيه الحثيث إلى توثيقها عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والزيارات الرسمية .
- حرصت إيران على إثارة مشاكل الحدود بين الحين والآخر كورقة ضغط على الحكومة العراقية عند اشتداد الأزمات التي ما انفكت إيران تفتعلها وعمدت إلى زيادة أعداد الجالية الإيرانية في العراق ونظمت الاتصال بهم بغية إثارة الاضطرابات وإشاعة حالة من عدم الاستقرار في العراق وعمدت أيضا وفق سياسة منظمة إلى إبقاء قضايا الحدود بين البلدين محسومة بشكل نهائي مما يتيح لها

فرصة المناورة وتفسير نصوص المعاهدات والاتفاقيات المعقودة سابقا حسب ما تقتضيه مصالحها وعلى هذا الأساس نقضت الأنظمة الإيرانية المتعاقبة جميع لمعاهدات التي وقعتها الدولة العثمانية والدولة العراقية فيما بعد بقصد تحقيق مكاسب إقليمية توسعية وقد سلكت إيران هذا الأسلوب في توسعها في شط العرب وتجاوزاتها على الأنهر الحدودية.

- لقد استخدمت إيران سياسة المماطلة والتسويف التي انتهجتها السلطات الإيرانية من خلال المفاوضات الطويلة التي خاضها الجانبان وكيف حاولت السلطات الإيرانية التملص من الالتزامات الدولية المحكومة بالمعاهدات والمواثيق وكيف إن السلطات الإيرانية أيضا حاولت استغلال الأوضاع الداخلية في العراق من جراء انقلاب بكر صدقي بغية تمرير طلباتها وتحقيق مراميها .
- أثبتت الحقائق التاريخية إن السياسة الإيرانية لاتعترف بالمعاهدات ولا تؤمن بالاتفاقيات وان سياستها مبنية على أساس تحين الفرص للضغط والتجاوز وحياكة المؤامرات ضد العراق وان ما حصل لمعاهدة ١٩٣٧كان قد حصل لمعاهدة ارضروم الثانية واتفاق القسطنطينية حيث سعت إيران للحصول على المزيد من المكاسب وخلق المشكلات في شط العرب .
- كان التعامل السياسي الإيراني مع الحكومة العراقية قائما على حساب السيادة الوطنية العراقية فضلا"عن سياسة المراوغة حينما انضوى ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧لم تلتزم إيران ببنود هذا الميثاق وراحت ترسم سياستها الخارجية وفق ما تمليه عليها مصالحها والتطورات الدولية .

الهوامش والتعليقات :

١. غروبا، فريتز، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ،ترجمة فاروق الحريري، الجزء الأول ،بغداد،١٩٧٩،ص٩١ .

٢. الراوي، جابر إبراهيم، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، بغداد، دار السلام ، ١٩٧٥، ص .١٦١.
٣. السامرائي ،مازن عبد المجيد ،وثائق عن الصراع العراقي الفارسي حول الحدود ،بغداد،ص٦٥ .
٤. باشا، سندرسن ، مذكرات ، طبيب العائلة المالكة في العراق ١٩١٨–١٩٤٦، الطبعة الثانية، بغداد ،١٩٨٢، ص١٦٨ .
٥. خط التالوك :يمثل أعمق جزء من مجرى شط العرب وقد رغبت ا يران أن يكون هذا الخط هو الحد الفاصل بينها وبين العراق .للمقارنة ينظر :الراوي، جابر إبراهيم ،المصدر السابق ،١٥٤ .
٦. عبد السلام رؤوف ،عماد ،الصراع العراقي الفارسي،بغداد،١٩٨٣،ص٣١١.
٧. تعد معاهدتا (ارضروم الأولى) ١٨٢٣ ومعاهدة (ارصروم الثانية) ١٨٤٧ و(برتوكولات تحديد الحدود العثمانية الإيرانية) ١٩١٣ ومحاضر (جلسات لجنة تحديد الحدود) عام١٩١٤،الاساس القانوني الذي تثبت بموجبة الحدود بين العراق وإيران. للمقارنة ينظر :ألحديثي ،عبد اللطيف نزار وآخرون ، الحدود الشرقية للوطن العربي ،جمعية المؤرخين والاثاريين في العراق ،دار الحرية للطباعة ،بغداد ،١٩٨١،ص٢٦٢.
٨. جعفر، لطفي، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣–١٩٤٥، بغداد، ١٩٧٨، ص ٣١.
٩. ألحديثي، عبد اللطيف نزار وآخرون، المصدر السابق ، ص٢٦٢.
١٠. المصدر نفسه ،ص٩٢
١١. النجار، مصطفى عبد القادر ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب،البصرة ،١٩٧٤،ص٢٤٥.
١٢. الحسني ،عبد الرزاق ،تاريخ العراق السياسي الحديث ،الطبعة الثانية ،الجزء الرابع ،١٩٨٩،ص٣١٧.

١٣. الضابط ، شاكر صابر ، العلاقات الدولية بين العراق وتركيا ، بغداد، ١٩٥٢، ص١٢١.
١٤. ألحديثي ، نزار ، العلاقات العربية الفارسية ، بغداد ، ١٩٨٢، ص٣٦.
١٥. ألعزي ،خالد ،أضواء على التطور العراقي الفارسي حول الحدود ، بغداد، ١٩٨٠، ص٦٥٠.
١٦. السبعاوي، عوني عبد الرحمن، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢– ١٩٥٨، الموصل، ١٩٨٦، ٥٦.
١٧. غروبا، فريتز، المصدر السابق، ص١٠١.
١٨. اسود، فلاح شاكر، الحدود العراقية الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين ،بغداد،١٩٧٠،ص١٢٥.
19. stark, Frey, Baghdad, sketches, London: john murray, 1937, p95 .
٢٠. الراوي ، جابر إبراهيم ، الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي ، بغداد، ١٩٨٠، ص٤٢.
٢١. عبد السلام ،عماد ،المصدر السابق ،٣١٥ ٠
٢٢. السبعاوي ،عوني عبد الرحمن ،المصدر السابق ،ص٤٢ ٠
٢٣. ياملكي ،عبد العزيز ،كشف ألقناع عن بعض الوقائع العراقية ،ج١،مطبعة دار لمعرفه،بغداد،١٩٥٧،ص٤٢ ٠
٢٤. شوكت ، ناجي ، سيرة وذكريات ثمانين عاما ، مطبعة دار الكتب ، ط٢، بيروت ، ١٩٧٥، ص٢٧٨.
٢٥. أوراق ناجي شوكت، تقديم وتحقيق د. محمد أنيس ، د. محمد حسين الزبيدي، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧، ص١٨٢٠.
٢٦. النجار ،مصطفى عبد القادر ،المصدر السابق ،ص٢٣٢ ٠
٢٧. الطيار، موسى علي، أضواء على مقتل الفريقيين جعفر العسكري وبكر صدقي، الطبعة الأولى ، البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ،١٩٨١ ٠

٢٨. ألعزي، خالد، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقوانين، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٠٤ .
٢٩. السبعاوي، عوني عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٥٦.
٣٠. محمد، عبد الرحمن محمد كامل، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١–١٩٤١، بغداد، ١٩٨٨، ص١٣٧.
٣١. لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠–١٩٥٠، جزئيين ترجمة سليم طه التكريتي ، بغداد ، ١٩٨٨، ص٤٣٢.
٣٢. لطفي ، فرج، المصدر السابق، ص٨٧.
٣٣. الحسني عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٣٢٠.
٣٤. حققت إيران من معاهدة ١٩٣٧عدة المكاسب منها :
أ. تنازل العراق عن منطقتين في شط العرب الأولى أمام المحمرة أعلى طول خط وسط مجرى الماء بطول سبع كيلو مترات وخمسة وعشرين متر والثانية أمام عبادان عن خط (التالوك) بطول سبع كيلو مترات وخمسة وسبعين مترا.
ب. نصت الفقرة الثالثة من البروتوكول الملحق بالمعاهدة على إن الإجازة التي يمنحها احد الفريقين المتعاقدين لسفينة حربية أجنبية لدخول موانيه تعتبر كأنها منحت من قبل الفريقين.
ت. نصت المادة الخامسة من المعاهدة على عقد اتفاقية ثنائية حول شؤون الملاحة وصيانة النهر في حين إن العراق وحده هو صاحب الشأن في ذلك ،للمقرنة ينظر : حسين ،فاضل ،مشكلة شط العرب ،دار ألهنا للطباعة والنشر ،١٩٧٥، ص٥٩،
٣٥. الحسني ،عبد الرزاق ،الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١التحررية ، مطبعة دار الكتب ،ط٤،بيروت ،١٩٧٦،ص٢٣.
٣٦. الكاتب، محمد طارق، شط العرب ، وشط البصرة، والتاريخ، مطبعة مصلحة الموانى ، ط١، البصرة ، ١٩٧١، ص١٦٨.
٣٧. حسين، فاضل، المصدر السابق، ص٤٤.

٣٨. الراوي، جابر إبراهيم، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، بغداد، دار السلام ، ١٩٧٥، ص٣٥٠.
٣٩. وميض جمال ،عمر نظمي ،وآخرون ،التطور السياسي المعاصر في العراق د٠ت ،ص١٩٠.
٤٠. غيلان ، بدر ،تاريخ الأطماع الفارسية في شط العرب ،بغداد ،١٩٨١،ص٨٢.
٤١. ألعزي ، خالد، مشكلة الأنهار والحدود المشتركة بين العراق وإيران ، بغداد، ١٩٨٦، ص٣٤.
٤٢. الهاشمي، طه ، مذكرات، ١٩١٩-١٩٣٤، تحقيق وتقديم خلون ساطع ألحصري ، منشورات ، دار الطليعة ، ط١، بيروت، ١٩٦٧، ص٨٨ ٠
٤٣. كبه ، محمد مهدي، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٦٥، ص٨٩ .
٤٤. الدجيلي، حسن مجيد ، العراق وإيران خلال خمسة قرون ، لبنان ، بيروت دار الأضواء، ص٣٥٠ .
٤٥. السويدي، توفيق ، مذكراتي تصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت ، ١٩٦٩، ص٢١٤ .
٤٦. السبعاوي ، عوني عبد الرحمن، المصدر السابق ،٥٣ .
٤٧. الميثاق البلقاني : هو الحلف الدفاعي الذي عقد بين كل من اليونان ويوغسلافية وإيران وأفغانستان وتركيا ورومانيا في عام ١٩٣٤وعرف بـ(ميثاق الأمن البلقاني) الذي عزز مكانة تركيا في أوربا وضمن وقوف اغلب دولها إلى جانب مطالبها في التحكم بمضائقها (البسفور والدردنيل) في مؤتمر (مونترو) عام ١٩٣٦ للمقارنة ينظر: السويدي ، توفيق ، المصدر السابق ، ص٢١ .
٤٨. ألعزي ، خالد ، المصدر السابق، ٧٤ .
٤٩. محمد، عبد الرحمن محمد كامل، المصدر السابق ، ١٤٥ .
٥٠. أبو النصر، عمر ، العراق الجديد، مطبعة الأحد ، ط١، بيروت، ١٩٣٧، ص١٦٠.

٥١. السبعاوي ، عوني عبد الرحمن، المصدر السابق ، ٥٦ .
٥٢. البزاز، عبد الرحمن ،العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، ط٣، بغداد، ١٩٦٧ ص٢٦٣.
٥٣. لطفي، فرج، المصدر السابق، ص١٥٤.
٥٤. السبعاوي، عوني عبد الرحمن، المصدر السابق، ٥٨.